



قراءات في أفكار وأحداث (٣)

موجود اليوم ... مفقود غدا

قراءة خلية لخلاصات الاستطلاع العلمي
الذي قامت به مجلة السياسة الخارجية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

موجود اليوم ... مفقود غدا
© ٢٠٠٧، مؤسسة طابفة
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٤٥٨٨-٥٥٨-٢-٠٠٩٧١
فاكس: ٨٦٨١-٥٥٨-٢-٠٠٩٧١
الإنترنت: www.tabahfoundation.org

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

Bookcover and layout design by Lulua Chammaa

المحتويات

٢	تمهيد
٣	قبل القراءة
٥	الملخص التنفيذي
١٠	بعد القراءة

تمهيد

يسر مؤسسة طابة أن تقدم قراءة خلية لواحد من أهم الأعمال التي نشرتها مجلة "السياسة الخارجية". حيث قامت هذه المجلة باستطلاع آراء ستة عشر عالماً في مختلف العلوم والتخصصات حول أهم القيم والمؤسسات والنظم البارزة والمهمة في عالم اليوم والتي ستندثر في الخمس والثلاثين سنة القادمة.

وستقدم مؤسسة طابة ملخص النص المنشور في مجلة "السياسة الخارجية". مسبقاً بمجموعة من الأفكار التي ينبغي استحضارها عند القراءة، ومتبوعاً بتحليل لأهم القضايا والاتجاهات الكامنة خلف هذا النص والتي يمكن أن يتم توظيف هذا النص لتحقيقها. كذلك سيتم الإشارة إلى انعكاس هذا على أمتنا العربية الإسلامية .

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

قبل القراءة

هناك مجموعة من الأفكار نود أن نضعها بين يدي القارئ الكريم ليتأملها ويعمل الفكر فيها قبل الدخول إلى محتوى الرؤية المستقبلية التي طرحها هؤلاء العلماء الذين استطلعت آراءهم مجلة السياسة الخارجية.

أولاً : إن هناك من الأمم والشعوب من أصبح شغله الشاغل النظر للمستقبل ودراسته وتوقعه ومن ثم التحكم في توجيهه الوجهة التي تريدها النخب السياسية الفكرية في هذه الأمم. حتى صار طابع هذه الشعوب والأمم طابعاً مستقبلياً ينشغل أبنائها بالتخطيط لمستقبلهم الشخصي وينشغل علماءها ومفكروها بالتخطيط لمستقبل أمتهم بل وتصنيعه. والشعوب الغربية عموماً تتعلق عيونها وقلوبها وعقولها بالمستقبل. وقد لحق بها من سار على نهجها من الشعوب الشرقية كاليابان وكوريا ومن يحاول أن يشق طريقه كالصين وماليزيا وتايلاند والفلبين.

أما الشعوب العربية والإسلامية المعاصرة فقد ذهلت عن مستقبلها وزاغت أبصارها عن وجهتها وأصبحت منغمسة في اللحظة الراهنة انغماساً يؤدي إلى حدوث انقطاع في حركة الزمان وتوقف لحركة التاريخ. فالدراسات المستقبلية نادرة الحدوث في العالم العربي والإسلامي وإن حدثت فهي نوع من الرجم بالغيب وليست بالعمل العلمي الرصين.

والاهتمام بالمستقبل يبدأ عادة من دراسة الماضي ثم يفحص الحاضر باحثاً عن بذور المستقبل وتكويناته الجينية. فالمستقبل بذرة تم بذرها في الماضي وهو كائن جيني في طور التشكل في وقتنا الحاضر وليس المستقبل شيئاً مستقلاً عن واقعنا وحياتنا بل هو بيننا الآن لذلك إن لم نلاحظه فالقصور في النظر وليس في حقيقة وجوده.

ثانياً: إن الدراسات المستقبلية ليست عملاً أكاديمياً أو علمياً محايداً. بل هي نوع من المحاولات لتشكيل المستقبل والتحكم فيه وإعطاء دفع لبعض عناصره وتهميش للبعض الآخر. فالدراسة المستقبلية أو التنبؤ العلمي بما سوف يحدث في المستقبل هو نوع من تشكيل هذا المستقبل بصورة أو بأخرى ودفعه للتحرك من اتجاه إلى آخر.

ففي بعض الأحيان يتم التنبؤ بشيء معين يراد حدوثه ويسمى هذا بالنبوءة المحققة لذاتها. أي النبوءة التي تتحقق في الواقع. لأنه قد تم التنبؤ بها ودفع الناس للتفكير فيها وتوقع حدوثها. وهذا الدفع يؤدي إلى حدوثها فعلاً. فالتنبؤ مثلاً بانتهاء الحزب الشيوعي الصيني قد يدفع الشعب الصيني للابتعاد عنه والتعامل معه كشيء منته ومن ثم لا داعي لإصلاحه أو تطويره.

وهناك نوع آخر من النبوءات وهو النبوءة المجهضة لذاتها. حيث يتم التنبؤ بحدوث شيء معين غير محبب فيندفع المتأثرون به إلى مقاومة حدوثه. فلا يحدث أصلاً لأن قوى المجتمع قد تحركت لمنع حدوثه كالتنبؤ بانتهاء البنية المؤسسية للسلطة الدينية أو التنبؤ بانتهاء اليورو. ففي هذه الحالة يتحرك المتضررون من وقوع هذه النبوءة لمنع وقوعها ومقاومة كل القوى التي تؤدي إلى وقوعها.

والنبوءات الواردة في هذه الوثيقة قد تندرج كلها أو بعضها في واحد من هذين النوعين. لذلك ينبغي الحذر عند التعامل مع التوقعات المستقبلية حتى لا يتم الوقوع في أحد الشركين.

ثالثاً: التفرقة بين المؤسسات الطبيعية التي هي لصيقة بالفطرة الإنسانية ونابعة من حاجات بشرية حقيقية لا يستطيع الإنسان الاستغناء عنها وبين المؤسسات المصطنعة التي أوجدتها القوى المتحكمة في المجتمع والإنسان. سواء كانت تلك القوى سياسية أم دينية أم اقتصادية.

فالقادر على الاستمرار هو المؤسسات الطبيعية الفطرية كالأُسرة أو العائلة الممتدة. أما المؤسسات المصطنعة فإنها وإن استمرت لقرون فإنها قد تتعرض للانهايار في أية لحظة. أو قد تتعرض للزوال إذا تجاوزت حدود النفع وانتقلت إلى دائرة الضرر.

رابعاً: من يصنع المستقبل

لقد تعارفت الأمم على أن عقول علمائها هي مصانع أفكارها ومعامل التخطيط لمستقبلها. فالعلماء هم ورثة الأنبياء في قيادة أمهم إلى سبل النجاة وطرق الإصلاح والفلاح. لذلك عادة ما تلجأ الأمم الحية إلى عقول علمائها لاكتشاف كوامن مستقبلها وماذا عليها أن تفعل لتستفيد من الإمكانيات المتاحة وتجاوز الأخطار المحدقة.

ولكن أي علماء؟ ومن هم الذين ينبغي الرجوع إليهم؟

بالنظر إلى النخبة التي اختارتها مجلة السياسة الخارجية نجد أنه ليس اختياراً بريئاً. فالسؤال الذي يطرح نفسه هو ماذا لو تم سؤال ستة عشر عالماً غير هؤلاء؟ هل ستكون هذه القضايا الست عشرة هي نفسها؟ أم أن هناك قضايا وقيماً ومؤسسات أخرى ستكون عرضة للزوال غير هذه التي سوف نطالعها الآن؟

موجود اليوم مفقود غداً

تخليداً لذكرى تأسيسها الخامس و الثلاثين. قامت مجلة " فورين بوليسي " بطرح أسئلة هامة على ستة عشر مفكراً لمعرفة توقعاتهم لمستقبل المؤسسات والقيم والسلوكيات التي تنال التقدير والاعتراف اليوم و التي قد تندثر خلال الخمس و الثلاثين سنة القادمة. وفيما يلي موجزٌ للاستنتاجات التي تم التوصل إليها:

قدسية الحياة الإنسانية

يرى الأستاذ بيتر سينغر من جامعة برينستون أن ما توارثناه من تصور مقدس للحياة الإنسانية سينهار تحت ضغط التطور العلمي في مجال خلايا نخاع والاستنساخ والتقنية مثل تركيب الأنسجة الرخوة. وفي مجال السكان حيث يريد البعض من كبار السن الذين يتمتعون بالكفاءات العالية والاستقلالية أن يتخذوا قرارات الموت أو الاستمرار في الحياة بأنفسهم.

ويعلق الأستاذ سينغر قائلاً: عندما يستعصي على الأخلاقيات والأعراف التي تقدس الحياة الإنسانية حماية نفسها. فستحل محلها أخلاقيات جديدة هي "الأخلاقيات الشخصية".

الأحزاب السياسية

يقول الرئيس السابق للبرازيل، السيد هنريكه كارديسو: لم يعد للناس ثقة في المؤسسات السياسية. فهم يريدون كلمة أعلى فيما يتعلق بالأمور العامة. وعادة ما يودون الإفصاح عن اهتماماتهم بشكل مباشر. أو عن طريق مجموعات تعنى بتلك الاهتمامات. وعن طريق منظمات غير حكومية. فلم تعد للأحزاب السياسية مصداقية أو شرعية تذكر.

عملة اليورو

يبدو أن فكرة العملة الأوروبية الموحدة. كما يعلق الكاتب كريستوفر هينشزنز. قد أخذت بالضمور بنفس السرعة التي ظهرت فيها تماماً. إذ أصبح استخدام هذه العملة من قبل دول جديدة احتمالاً بعيداً منذ أن رفضت فرنسا وهولندا الدستور الأوروبي المقترح بداية هذا العام.

عندما يصبح اليورو مجرد عملة واحدة بين العديد من العملات التي يستخدمها الكثيرون. فإنه سيفقد مغزاه الأساسي والهدف الذي يراود منه. فالعملة المتداولة في بعض البلدان دون غيرها. لا تبرهن على فشل القارة في إلغاء الفوارق فحسب. بل ستصبح هي ذاتها أحد تلك الفوارق.

سلبية اليابان

ويعقب محافظ طوكيو السيد شينتارو إيشيهارا بقوله: "إن ما تمر به الصين وكوريا الشمالية من تطورات، على الأعدة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ستدفع باليابان خلال الخمس و الثلاثين سنة القادمة، إلى تأكيد اهتماماتها القومية وفرضها على الساحة العالمية.

بل إن التوترات الإقليمية والأوضاع غير المستقرة قد حفز اليابان، في النهاية، للتخلي عن سلبيتها العقيمة لتغدو أمة قوية، مستعدة لتقديم التضحيات، وبالتالي ستولد تغييرات مؤثرة في موازين القوى في شرق آسيا. إن اليابان، لا الصين، هي أسد المنطقة النائم".

الزواج الأحادي

يقول الكاتب جاك أتالي: "لم يبجل الزواج الأحادي في الواقع إلا نادراً، ولذا سيختفي عما قريب حتى كمفهوم أو فكرة تصويرية، حيث سيتجه المجتمع بشكل جذري إلى اعتناق مفاهيم جديدة عن المشاعر والعلاقات العاطفية.

وهناك أمور عديدة تدفع بهذا الاتجاه، منها تزايد الحرية الفردية ووضوح الحياة الحديثة إضافة إلى التغييرات التي تطرأ على توقعات تلك الحياة، كما سيسهم التقدم التقني في إضعاف الأواصر التي تربط بين الجنس والحب والتكاثر".

السلطة والنفوذ الديني

يعرب أستاذ اللاهوت في جامعة هارفارد، هارفي كوكس عن رأيه قائلاً: "ينظر الناس، وبشكل متزايد، إلى التقاليد والمعتقدات الدينية على أنها مائدة متنوعة يمكن لهم أن يختاروا ما يشاؤون منها، وفي محيط كهذا، تضمحل السلطة الدينية بشكل سريع، فقد اجتاحت مفاهيم "اختيار المستهلك" و"السيطرة المحلية" العالم الديني بأسره، حتى أصبح تهميش العقيدة والإيمان نظاماً سائداً في وقتنا الراهن".

الحزب الاشتراكي الصيني

ختشد قوى جبارة في مواجهة الحزب الاشتراكي أو استمراريته في الصين على المدى الطويل، وخذ من فرص بقائه في السلطة لخمس و ثلاثين سنة أخرى، ويشتمل تركيب السلطات الفردية المتطورة اقتصادياً على عوامل تفككها، ويعود ذلك أساساً إلى افتقار تلك الأنظمة إلى

الاستيعاب التأسيسي والمصادقية لمقاومة الأزمات الاقتصادية. وإن لم يقض التطور الاقتصادي على حكم الحزب الواحد في الصين، فمن المرجح أن الفساد هو الذي سيقضي عليه.

ويقول مينيكسيم باي، الكاتب في قسم الشرق الأوسط بمعهد كارنيغي للشرق الأوسط، قد يستطيع الحزب القادر على الابتكار والإنتاج المتجدد أن يتفادى هذه المخاطر المحدقة. غير أن الحزب الاشتراكي حزب منهك ومعتل؛ وبحلول عام ٢٠٤٠، ستكون قد مرت ١١٩ سنة على نشوء هذا الحزب، و٩١ سنة على توليه السلطة.

الغازات المنبعثة من المركبات

بحلول عام ٢٠٤٠م، لن يعود للمواد والغازات الضارة التي تنبعث من المركبات والسيارات وجود. بفضل محركات الاحتراق الأنظف والأكثر كفاءة، إضافة إلى تقنيات التنقية الحديثة التي تعمل على إنتاج وقود أنظف من ذي قبل. هذا ما كتب لورد جون براون، الرئيس التنفيذي لـ "بريتيش بتروليوم".

الملكية العامة

يبين أستاذ القانون في جامعة ستانفورد، السيد/ لورنس ليسيف أنه عادة ما يحافظ القانون على التوازن بين الملكية العامة التي لا تخضع للانضباط والملكية الخاصة المنظمة. غير أن هذا التوازن أصبح الآن مهدداً بسبب التغيير الجذري الذي طرأ على قوانين حقوق التأليف والنشر نتيجة التغييرات التقنية.

لقد بسّرت التقنيات الرقمية انتشار العمل الإبداعي دون إذن. مع أن ملكيته الخاصة مشمولة بالحماية، وبالمقابل، أصبحت حقوق التأليف والنشر وكذلك أنظمة الحماية التقنية مرهقة وشاقة. وهكذا ستُحكّم الملكية الخاصة هيمنتها. في النهاية، على الملكية العامة، كما سيغدو تطوير الثقافة والإبداع وتنميتها أمرًا يفرضه ويحدده الذين يدعون امتلاكه.

عيادات الأطباء

يقول كريغ ماندي، كبير التقنيين في شركة مايكروسوفت: "قريباً، ستجبر الحكومات وعملاء شركات التأمين ودافعو الضرائب حول العالم على مواجهة نظام معقد وغير مجدٍ. يسعى إلى التركيز أكثر مما ينبغي، على مواجهة المرض عندما يظهر بين الناس لا إلى بذل ما يكفي من الجهد لدرئته عنهم. ومن الخطوات الحاسمة التي تعيد تشكيل هذا النظام، هي أن تكون زيارة الطبيب في عيادته، آخر ما يلجأ إليه المريض. بدل أن تكون خطوته الأولى".

ملك إنجلترا

إن ما سيؤجج أزمة الملك، وقت حدوثها، هو عدم رغبة العائلة المالكة في حَمَل مهام عملهم. إذ يفتقر الملوك الحاليون إلى الكفاءة، ولا رغبة للجيل اللاحق في المتابعة. ومن المؤكد أن للأميرين ما يكفي من الاستيعاب كي يدركوا أن وظيفة الملك أصبحت الآن خالية تماماً من أية جاذبية، هذا ما كتبه فيليب فرنانديز أرميستو، أستاذ التاريخ في جامعة تافتس.

الحرب على المخدرات

ستنتهي الحرب على المخدرات والأدوية المحظورة كما نعرفها اليوم قريباً، وبعد مرور خمس و ثلاثون عاماً، سيصبح منتج الأدوية غير القانونيين الذين سيواصلون عملهم في هذا المجال محضرين للأدوية وفقاً لرغبة المستهلك. يعملون على تزويد الأغنياء بما يريدون. كما ستكون هناك بعض التأثيرات الإيجابية الناجمة عن التحول إلى تصنيع العقاقير بحسب الطلب. أي تلك التي حُضر منزلياً.

وسوف يخمد العنف الناجم عن جارة المخدرات ويغدو تناول المخدرات والعقاقير المحظورة أكثر أمناً. ومن ثم سيزداد تعاطيها. وسيغدو حديد بائعي العقاقير المحظورة ومتعاطيها أكثر صعوبة أو حتى مقاضاتهم في نهاية الأمر. فهم سيشبهونني ويشبهونكم إلى حد كبير.

عدم التدخل في شؤون النسل

ستكون الديموغرافية، لا الديمقراطية، أهم مقومات الأمن والتطور في القرن الحادي والعشرين. فقد لا يكون الجنس والزواج والتكاثر أموراً بعيدة عن مجال سيطرة الحكومة ونفوذها عما قريب. كما لن يكون لدى الحكومات التي تواجه حالات من تضخم عدد السكان وتقلصه خياراً آخر غير التدخل في الأمور التي تعد شخصية وخاصة بوجه عام. هذا ما كتبه رئيس وزراء سنغافورة السابق، السيد لي كوان يو، الذي تولى منصبه في الفترة من ١٩٥٩ وحتى ١٩٩٠.

شلل الأطفال

شكلت مهمة القضاء على مرض شلل الأطفال تحدياً كبيراً، غير أننا نوشك على التخلص تماماً من هذا المرض. فقد تصاعدت نسبة التحصين في معظم الدول، كما أن معظم خدمات الصحة الوطنية تقوم بالتعامل العاجل مع تفشي الأوبئة، في عام ١٩٨٨، قُدِّر عدد المصابين بشلل الأطفال بحوالي ٣٥٠,٠٠٠ حالة على مستوى العالم. أما في عام ٢٠٠٥، فقد تضاعف عدد الحالات الفعلي إلى ٧٦٠ شخصاً فقط وفي ١٣ دولة.

”إن العقبات الآن ليست قصور الرؤية والافتقار إلى التقنيات الملائمة“. تقول جولي غريبردينغ من مراكز الولايات المتحدة للسيطرة على الأمراض ومنع انتشارها. ”وإنما هي الحروب الأهلية وانعدام الثقة بين الثقافات“.

السيادة

ساهمت السيادة - وهي الفكرة القائلة بأنه يحق للحكومات أن تفعل ما تشاء ضمن إقليمها - في تقديم المبدأ التنظيمي للعلاقات الدولية لأكثر من ٣٥٠ سنة. ونتوقع ألا تظل السيادة بعد خمسة وثلاثين عاماً من الآن ملاذاً. حيث ستتحد قوى جديدة ذات نفوذ ضدها. هكذا عقب ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية.

فالدول الوطنية لن تختفي بل ستتفاسم السلطة مع أطراف قوية غير ذات سيادة عددها أكبر من أي عدد سابق وهذه الأطراف تشمل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية. والمجموعات الإرهابية. والمنظمات الخاصة بالحدوات. والمؤسسات الإقليمية والعالمية. والمصارف وصناديق حقوق الملكية الخاصة.

إخفاء الهوية

”يتم التحصل على المعلومات الشخصية أو إعطاؤها في الوقت الراهن بشكل مباشر ومادي أو عبر شبكة الإنترنت. ولكن قد لا يكون فقدان الخصوصية وإمكانية إخفاء الهوية أمراً سيئاً“. تقول إستر دايسون، عالمة التكنولوجيا. ”معظم الناس يتلهفون إلى أن يتم التعرف عليهم وتمييزهم. كما قد يؤدي عالم من دون أسرار فعلياً إلى نشوء ثقافة (حضارة) متسامحة تشتمل على أفراد أشد قوة وأكثر دراية بالأمور“.

بعد القراءة

بعد جيل واحد من الآن. أي بعد خمس وثلاثين سنة سيكون العالم غير العالم. وستختفي أشياء كثيرة. على الأقل ستختفي ست عشرة مؤسسة أو قيمة أو وسيلة تكنولوجية. ولكن لم يخبرنا هذا المقال ما الذي سيظهر بدلاً عن ذلك. أو ما هي القيم والمؤسسات والوسائل التكنولوجية التي ستظهر وليست موجودة الآن. هذا السؤال لم يجب عنه هذا المقال. ولعله يكون سؤالاً يجيب عنه علماء آخرون في سياق آخر.

وبالنظر إلي ما جاء في هذا المقال يمكننا أن نقدم مجموعة من الخلاصات أهمها:

أولاً: إن المجالات التي تم تناولها يمكن تقسيمها إلى ثلاثة هي:

١. المجتمع والثقافة: وقد شملت سبع قضايا هي: قدسية الحياة، وأحادية الزواج. والتراتبية أو الهرمية الدينية. والمجال العام في الثقافة والفكر والحرب على المحدثات. وحرية الإيجاب. وفقدان الحق في الخصوصية.
٢. السياسة والاقتصاد: وقد شملت ست قضايا هي: الأحزاب السياسية، واليورو. والحيادية اليابانية. و ملك بريطانيا. ومفهوم السيادة. والحزب الشيوعي الصيني.
٣. العلوم والتكنولوجيا: وقد شملت ثلاث قضايا هي: عوادم السيارات. وعيادات الأطباء. وشلل الأطفال.

وبالنظر إلى هذه الخريطة نجد أن الأزمة التي يعانيها العالم هي أزمة اجتماعية أخلاقية ثقافية بالدرجة الأولى. ثم سياسية اقتصادية بالدرجة الثانية. وأخيراً علمية تكنولوجية بدرجة قليلة. لذلك يجب علينا عند التخطيط لمستقبل مجتمعاتنا الإسلامية إعطاء القضايا الاجتماعية والثقافية الدرجة الأولى من الاهتمام. لأنها المجال الأكثر خطراً أو الأولى بالأهمية. أما القضايا العلمية والتكنولوجية فهي من قبيل المشترك الإنساني العام الذي يجب الاهتمام به. ولكن ليس على حساب الإنسان والمجتمع. وبناء على ذلك يجب أن تصاغ خطط التنمية والتطوير للمجتمعات الإسلامية مولية الاهتمام الأول للإنسان والمجتمع قبل الهياكل والمصانع والأرباح الاقتصادية.

ثانياً: إن الأزمة الإنسانية التي يعاني منها عالم اليوم هي أزمة أخلاقية اجتماعية ثقافية. وإن هذه الأزمة سوف تتم عولمتها. أي إنها ستكون أزمة عالمية تعاني منها جميع المجتمعات والثقافات على مستوى العالم بدرجة أو بأخرى. فتحول العالم إلى قرية صغيرة تحت تأثير التقدم الهائل في وسائل الاتصالات والمواصلات سيجعل الأزمات العالمية أزمات مشتركة. ولذلك لا يصلح أن يقول البعض إن هذه المشاكل تواجه الحضارة الغربية فقط. فعلى العكس من ذلك فإن جميع هذه الأزمات ستواجه المسلمين وبصورة حادة في القريب العاجل. فماذا أعدوا لذلك؟ وهل مجتمعاتنا مهياً لمواجهة تلك التحولات؟ سؤال يستحق الاهتمام ويستدعي الإجابة.

أسئلة كثيرة تستوجب أن يتحرك المسلمون ويخرجوا من دوائرهم المغلقة إلى أفق إنساني واسع يجعل من الإسلام رحمة للعالمين بصورة حقيقية ويجعل من المسلمين خير أمة أخرجت للناس لتخرجهم من الأزمات والمشاكل والمصاعب إلى الحياة الطيبة.

رابعاً: أين مجتمعاتنا من هذه الصورة؟ وأين علماؤنا من هذا التفكير؟ فلو سألنا العلماء والمفكرين والمسلمين نفس السؤال فماذا ستكون إجاباتهم؟ وإذا نظرنا إلى مجتمعاتنا وتساءلنا عن الأشياء والقيم والمؤسسات التي سوف تختفي وتلك التي ستظهر فماذا ستكون الإجابة؟

هذا السؤال يفجر قضية جوهرية في فكر المسلمين وحركتهم وهي أنهم لا يهتمون بالمستقبل كثيراً، أو لا يهتمون به بنفس درجة اهتمامهم بالماضي والتاريخ. ولعل محاولة تكرار هذه التجربة، أي توجيه هذه الأسئلة إلى نخبة من العلماء المسلمين ستكون ذات فائدة لمجتمعاتنا وللبنشوية. فلعلهم يأتون بشيء آخر أو يؤكدون ما توصل إليهم إخوانهم في المجتمعات الغربية.

خامساً: كيف سيكون تأثير هذه الرؤية على الخطاب الإسلامي وعلى صانعي القرار المسلمين؟ وما الذي يجب أن يتم حتى يستطيع المسلمون سياسة وعلماء قيادة أمتهم على الطريق القويم في المستقبل؟ الإجابة ببساطة هي العلم والتعليم والتعلم والفكر والتفكير والبحث والدراسة. وكل ما تحقق به من مؤسسات وأموال وتنظيمات وقرارات وتغييرات في الثقافة والوعي الجمعي للمجتمعات المسلمة حتى تستطيع أن تتحرك للمستقبل لا أن تغوص في الماضي أو تتجمد في الحاضر.

كما قال محمد إقبال رحمه الله :

أمسيت في الماضي أعيش كأنما قطع الزمان طريق أمسي عن غد

والله أعلم

